

خاتمة المستدرك

[197] وقال في جواب من رد دعواه كذب الخبر المعروف من بشارة النبي (صلى الله عليه وآله) عشرة من أصحابه بالجنة، بأنه لم ينكره المهاجرون والأنصار، ما لفظه: على أن كثيرا من الشيعة يرون عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر محمد بن علي (عليهما السلام): أن أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) واقف طلحة والزبير وخاطبهما (1).. الخبر. فاستدل بروايته على إنكاره (عليه السلام) الخبر المذكور، وكذا صنع به في رسالته (2) في الرد على أصحاب العدد - كما يأتي (3) - وغير ذلك، فالحق دخوله في الثقات خصوصا لو بنينا على كون بي واية واحد من أصحاب الإجماع فضلا عن خمسة منهم من أمارات الوثيقة كما صرح به العلامة الطباطبائي (4)، ويظهر من العلامة في المختلف (5). وأما جابر، فما أشبهه بمحمد بن سنان في هذا المقام، والحق أنه من أجلاء الرواة، وأعظم الثقات، بل من حملة أسرارهم وحفظة كنوز أخبارهم. ويشهد لذلك أمور: أ - ما رواه محمد بن الحسن الصفار في البصائر: عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف الناس في جابر بن يزيد وأحاديثه وأعاجيبه، فدخلت على أبي عبد الله (عليه السلام) وأنا أريد أن أسأله

(1) الكافئة في إبطال توبة الخاطئة: 6: 24 /

24. (2) الرسالة العددية: 30. (3) سيأتي في هذه الفائدة منحيه: 215. (4) رجال السيد بحر العلوم. 367. (5) مختلف الشيعة: وهناك كلام متين للسيد الخوئي رضوان الله تعالى عليه في معجم رجال الحديث 1: 59 حول سند أصحاب الإجماع، وهل ان وقوع شخص ما في هذا السند يكفي لتوثيقه، ام لا ؟ فراجع. (*)